

## مؤشر مدراء المشتريات PMI™ لمصر التابع لمجموعة S&P Global

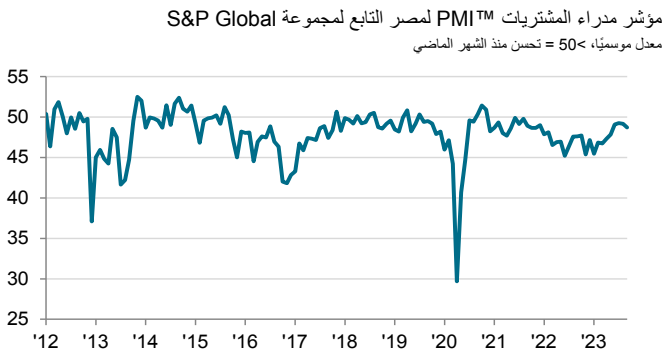
### تحديات الأسعار والتوريد تؤدي إلى تراكم قياسي في الأعمال غير المنجزة في سبتمبر

#### النتائج الأساسية:

ارتفاع غير مسبوق في حجم الأعمال المتراكمة على الرغم من انخفاض الأعمال الجديدة

مشكلات السيولة ونقص المواد تحدّ من الإنتاج

استمرار زيادة تكاليف مستلزمات الإنتاج بشكل حاد



المصادر: مؤشر مدراء المشتريات التابع لـ S&P Global.  
تم جمع البيانات خلال الفترة من 12 إلى 21 سبتمبر 2023.

#### تعليق

صرّح ديفد أوين، خبير اقتصادي أول في S&P Global Market Intelligence، قائلاً:

"واجهت الشركات المصرية غير النفطية ضغوطاً غير مسبوقاً على طاقتها التشغيلية في سبتمبر على الرغم من استمرار انخفاض المبيعات، حيث أشار مؤشر مدراء المشتريات للأعمال المتراكمة إلى تراكم قياسي للطلبات غير المنجزة. وذكرت كثير من الشركات أن ارتفاع التضخم - حيث وصل التضخم السنوي في المناطق الحضرية إلى مستوى قياسي بلغ 37.4% في أغسطس - ونقص المعروض من المواد الخام أدى في كثير من الأحيان إلى عدم قدرتها على تلبية طلبات العملاء. إضافة إلى ذلك، كانت الشركات مترددة في السحب من المخزون حيث لا تزال توقعات التوريد والأسعار صعبة، مما أدى إلى انخفاض مستويات الإنتاج بشكل حاد وبدرجة أكبر من الطلبات الجديدة.

"أدى ضعف سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي إلى ارتفاع حاد آخر في أسعار المشتريات في سبتمبر، مما زاد من المؤشرات التي تشير إلى أن التضخم سيظل مرتفعاً حتى تتم السيطرة على العوامل ذات الصلة، مثل الإمدادات الغذائية واحتياطيات العملة الأجنبية. وقد زاد هذا من ضعف مستوى الثقة بشكل عام تجاه النشاط المستقبلي، بالإضافة إلى انخفاض حاد آخر في مستويات الشراء.

"ومع ذلك، استمر تراجع ظروف التشغيل بوتيرة إجمالية معتدلة، في أعقاب التحركات الإيجابية الأخيرة في مؤشر مدراء المشتريات. وكانت القراءة الأخيرة البالغة 48.7 نقطة هي الأدنى منذ مايو، لكنها لا تزال أعلى من متوسط السلسلة. كما أظهرت قراءة مؤشر التوظيف القوية أيضاً أن الشركات كانت مقبلة على زيادة أعداد موظفيها، في حين أن الطلبات الجديدة، على الرغم من تراجعها بوتيرة أسرع، لم تتخفص إلا بشكل متواضع."

أظهرت أحدث بيانات دراسة مؤشر مدراء المشتريات PMI™ أن الشركات المصرية غير المنتجة للنفط واجهت تحديات ناتجة عن سلاسل التوريد والتضخم السريع في نهاية الربع الثالث، مما أدى إلى ارتفاع غير مسبوق في الأعمال غير المنجزة مع انكماش مستويات الإنتاج بشكل حاد. وجاء هذا الارتفاع القياسي في حجم الأعمال المتراكمة على الرغم من استمرار تراجع الطلبات الجديدة، حيث استمر ارتفاع الأسعار في التأثير على إنفاق العملاء وتقتهم.

وفي الوقت نفسه، أشارت بيانات الدراسة إلى أن ضعف سعر الصرف قد ساهم في ارتفاع آخر حاد في تكاليف مستلزمات الإنتاج الإجمالية، مما أدى بدوره إلى ارتفاع قوي في أسعار البيع. وفي ظل المخاوف من أن الأسعار ستستمر في الارتفاع وأن ظروف التوريد لا تزال صعبة، احتفظت الشركات بالمخزون وعززت أعداد موظفيها.

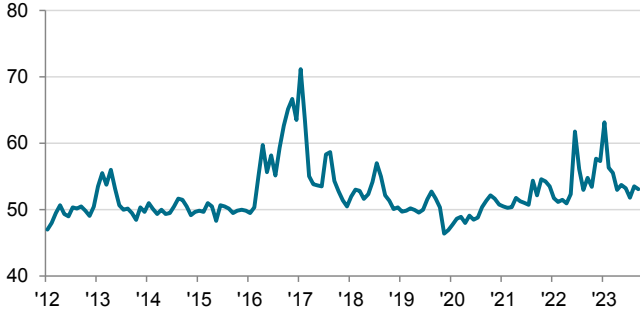
سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI™) في مصر التابع لـ S&P Global - بعد تعديله نتيجة العوامل الموسمية - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقدّم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - سجل 48.7 نقطة في شهر سبتمبر، منخفضاً بذلك عن 49.2 نقطة سجلها في شهر أغسطس، ليصل إلى أدنى مستوى له في أربعة أشهر. وتشير القراءة إلى مزيد من التدهور في ظروف الأعمال، وإن كان متواضعاً بشكل عام.

وتأثرت القراءة الرئيسية بالانخفاضات الأكثر حدة في الإنتاج والطلبات الجديدة، حيث واصلت الشركات المصرية غير المنتجة للنفط الإشارة إلى تراجع معدلات الطلب بسبب ارتفاع التضخم. انخفض عدد الوظائف الجديدة بأسرع معدل منذ شهر مايو، إلا أن الانخفاض ظل ضعيفاً مقارنة بما هو مسجل في بداية العام.

وعلى نحو مماثل، انخفضت مستويات الإنتاج بمعدل حاد ومتسارع في نهاية الربع الثالث. وإلى جانب تراجع المبيعات، أفاد كثير من الشركات أن هناك صعوبات في الحصول على المواد الخام بسبب مشكلات الاستيراد والارتفاع السريع في الأسعار. وأدى الضغط الناتج على القدرات التشغيلية إلى أكبر زيادة في الأعمال المتراكمة سجلتها الدراسة على الإطلاق منذ بدايتها في عام 2011.

في الوقت نفسه، ظل معدل تضخم تكاليف مستلزمات الإنتاج في الاقتصاد غير المنتج للنفط حاداً في شهر سبتمبر، حيث لم يتباطأ إلا بشكل هامشي عن مستوى شهر أغسطس الأعلى في خمسة أشهر. ولا يزال ضعف سعر صرف الجنيه مقابل الدولار الأمريكي هو السبب الرئيسي لارتفاع النقصات، وفقاً لأعضاء اللجنة، حيث ارتفعت أسعار المشتريات بشكل حاد. ومع ذلك، ارتفع تضخم الأجور إلى أعلى مستوى خلال سبعة أشهر حيث قامت بعض الشركات برفع رواتب الموظفين لمساعدتهم على مواجهة تكاليف المعيشة المرتفعة. ودفع ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الشركات إلى رفع أسعار البيع بقوة، وإن كان بدرجة أقل قليلاً مما كانت عليه في شهر أغسطس.

مؤشر أسعار مستلزمات الإنتاج  
معدل موسميًا، >50 = تضخم منذ الشهر الماضي



المصادر: مؤشر مدراء المشتريات التابع لـ S&P Global.

## الاتصال

سابرينا مابين  
اتصالات الشركات  
S&P Global Market Intelligence  
هاتف: +44 7967 447030  
[sabrina.maveen@spgglobal.com](mailto:sabrina.maveen@spgglobal.com)

ديفيد أوين  
خبير اقتصادي أول  
S&P Global Market Intelligence  
هاتف: +44 1491 461 002  
[david.owen@spgglobal.com](mailto:david.owen@spgglobal.com)

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيرجى مراسلة [katherine.smith@spgglobal.com](mailto:katherine.smith@spgglobal.com). لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

أدت المخاوف من حدوث زيادات إضافية في أسعار مستلزمات الإنتاج ومشكلات التوريد إلى احتفاظ الشركات المصرية غير المنتجة للنفط بمخزونها خلال شهر سبتمبر، مما أدى إلى ارتفاع إجمالي المخزون للشهر الثاني على التوالي (وإن كان بشكل طفيف). ويرجع ذلك أساسًا إلى الانخفاض الحاد في الإنتاج، حيث استمر نشاط الشراء في الانخفاض بسرعة. بالإضافة إلى ذلك، واجهت الشركات تأخيرات في وصول مستلزمات الإنتاج لأول مرة منذ ثلاثة أشهر، وهو ما يُعزى إلى حد كبير إلى طول الإجراءات الجمركية.

من ناحية إيجابية، قامت الشركات بزيادة مستويات التوظيف لديها للشهر الثاني على التوالي في شهر سبتمبر، وبأسرع وتيرة منذ ما يزيد قليلاً عن خمس سنوات. وتركز الارتفاع في قطاع الخدمات وكان مرتبطًا بشكل أساسي بالرغبة في زيادة القوى العاملة.

وأخيرًا، كانت الشركات غير المنتجة للنفط وثقة بشكل طفيف من زيادة الإنتاج خلال الأشهر الـ 12 المقبلة. وتراجعت درجة التفاؤل مقارنة بشهر أغسطس في ظل بعض المخاوف بشأن تقلب الأسعار ومشكلات السيولة.

## المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI™ لمصر التابع لمجموعة S&P Global من قبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جُمعت بيانات الدراسة للمرة الأولى في أبريل 2011.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ [economics@spgglobal.com](mailto:economics@spgglobal.com).

## نبذة عن S&P Global

S&P Global (رمزها في بورصة نيويورك: SPGI) تقدم S&P Global معلومات هامة وأساسية. تقدم للحكومات والشركات والأفراد البيانات الصحيحة والخبرات والتكنولوجيا حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات عن قناعة. ومن خلال مساعدة عملائنا على تقييم الاستثمارات الجديدة وتوجيههم في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة وانتقال الطاقة عبر سلاسل التوريد، نفتح فرصًا جديدة ونغلب على التحديات ونسرع من تقدم العالم إلى الأمام.

تسعى العديد من المؤسسات الرائدة عالميًا للحصول على خدماتنا في توفير التصنيفات الائتمانية والمعايير والتحليلات وحلول سير العمل في أسواق رأس المال والتمويل والسيارات على مستوى العالم. ومع كل عرض من عروضنا، نساعد المؤسسات الرائدة في العالم على التخطيط اليوم من أجل الغد. [www.spglobal.com](http://www.spglobal.com)

## نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI™) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI™) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفصلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. [www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi](http://www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi)

## إخلاء المسؤولية

تؤول ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية للبيانات الواردة هنا لشركة S&P Global وألوا الشركات التابعة لها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من S&P Global. ولا تتحمل مجموعة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير البيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر Index Managers' Purchasing و (PMI™) إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها وألوا الشركات التابعة لها.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("مؤلفو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيت أو توفره، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (بإهمال أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل مؤلفو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسائر الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.